من التشغيل لليد العاملة، وبالتالي تسهيل استيعاب الهجرة.

على هذا الاساس، فان الموارد الداخلية المتوفّرة لدى اسرائيل لتمويل الهجرة الحالية، فيما عدا رفع الدعم الحكومي عن عدد من المواد الاستهلاكية والخدمات، هي موارد ضئيلة للغاية؛ وبالتالي، فان الاهتمام يتوجه، حالياً، من جانب الحكومة والوكالة اليهودية، على حد سواء، باتجاه مصادر التمويل الخارجية، وتحديداً يهود الولايات المتحدة الاميركية وكندا والادارة الاميركية وكبار الممولين الاجانب في اليابان والدول الغربية. ان التصريحات الصادرة عن زعماء الوكالة اليهودية ومسؤولي «الجباية الموحّدة» في اميركا الشمالية تشير الى ان الجماعات اليهودية هناك تعهّدت رفع التزاماتها المالية السنوية تجاه اسرائيل بنسبة ٣٠٠ بالمئة (**معاريف**، ١٤/٨/١٩٩٠). أمّا بقية المصادر الخارجية، فالنتائج الاولية تشير الى تردّد ملحوظ في أوساط المموّلين الاجانب، نظراً الى القيود المالية التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية على رؤوس الاموال الاجنبية، والى معدّلات الفائدة المرتفعة التي لا يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي تحمّلها. على ان العائق الاساسي، في هذا المجال، يلوح في الربط المتعمّد الذي تحاول الادارة الاميركية فرضه على تقدّم المسار السلمي في منطقة الشرق الاوسط بتقديم التسهيلات الائتمانية والمالية لتمويل الهجرة الى اسرائيل. ويبدو ان حكومة تل ـ ابيب تواجه صعوبات في تقديم تبريرات الى الولايات المتحدة الاميركية، لكي تنفق كمّيات ضخمة من موازنتها على اسرائيل، خاصة بعد ان اضطر الرئيس الاميركي ـ بسبب الوضع الاقتصادي في بلاده ـ الى رفع الضرائب، خلافاً لوعوده في أثناء حملته الانتخابية. وحتى القرض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، الذي قرّرته واشنطن، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، لتمويل استيعاب المهاجرين في اسرائيل، لم يتم بدون مماطلة وضغوط واشتراط انفاق هذا المبلغ على توطين المهاجرين ضمن حدود ما قبل العام ١٩٦٧. وعلى الرغم من ان هذه الشروط هي، عملياً، من قبيل ذرّ الرماد في العيون واسترضاء الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الاميركية في حملتها الحالية ضد العراق (ليس هناك، اطلاقاً، ما يمنع عشرات الآلاف من المهاجرين القدامى ومسرّحي الجيش ومعدمي السكن اجمالاً من التوجّه الى المناطق المحتلة والاقامة فيها)؛ إلا انها، على أقل تقدير، تعتبر مؤشراً الى ما يمكن ان تتخذه الولايات المتحدة الاميركية من خطوات مستقبلية، في حال رأت من المناسب لمصالحها في المنطقة ممارسة بعض الضغوط على اسرائيل. وعلى أية حال، فقد أدّت تلك السياسة الحذرة من جانب الولايات المتحدة الاميركية الى حذر مقابل من جانب اسرائيل في منح تسهيلات لمقاولي البناء، والتشدد في اعطاء ضمان بنسبة مئة بالمئة لشراء المساكن التي لا يتقدم المهاجرون الى اقتنائها. وحتى وقت قريب، كانت النسبة ٥٠ بالمئة في منطقة الوسط، و٨٥ بالمئة في مناطق الاعماق كالجليل والنقب (**جيروزالم بوست**، الطبعة الدولية، ٣/١١/١٩٩٠).

والنتيجة ان حالة من البطء الشديد تسود في قطاع البناء في اسرائيل، بحيث ان المساكن التي بُدىء ببنائها فعلاً هي أقل من عشر العدد المقرر للسنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ والبالغ ٤٥ ألف وحدة سكنية، في حين ان أرقام الهجرة المتوقعة تتضاعف بصورة مطردة (**المصدر نفسه**). ولمواجهة هذا الوضع المتأزم، اتخذت الحكومة الاسرائيلية سلسلة قرارات، منحت، بموجبها، وزير الاسكان والبناء، اريئيل شارون، صلاحيات واسعة في مجال فرز الاراضي، وبيعها بأسعار مخفضة، ومنح عقود البناء للمقاولين بدون طرحها للمناقصة العامة (**المصدر نفسه**، ١٧/١١/١٩٩٠).

اسرائيل في مواجهة هجرة الاشكناز

لم تقتصر المشاكل التي تواجهها اسرائيل جرّاء الهجرة الكثيفة من الاتحاد السوفياتي على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تعدّته الى العلاقات الاجتماعية فيما بين الطوائف اليهودية الشرقية والغربية، وما تحمله، في طياتها، من احتمالات مواجهة حادة تعيد الى الذاكرة أحداث وادي الصليب في حيفا، في أواخر الخمسينات، وحيّ المصرارة في القدس، خلال الستينات.

البداية، هنا، كانت في منتصف حزيران (يونيو) الماضي، عندما قرّرت خمس عائلات الاقامة في مخيم صيفي في الحديقة العامة لمستعمرة ريشون لتسيون، احتجاجاً على الارتفاع الكبير، والمفاجىء، في أجور